العنف السياسي في الدول العربية

أ.أنور مسعود المليان
جامعة غريان

الملخَّص:

يمثِّل العنف السياسي جانباً مهماً لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل، ذلك لأنَّ إثارة قضية العنف السياسي ليست في جوهرها إلا طرحاً لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع والارتباط الوثيق بين السياسة والعنف، ويعد العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة وبصور وأشكال متعدِّدة، ونظراً للانتشار ظاهرة العنف السياسي في العديد من النظم العربية خصوصاً في الدول التي شهدت تحولات سياسية على مختلف الأصعدة، ونظراً إلى الآثار والتداعيات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي والتنمية سواء كانت الاجتماعية أو الاقتصادية، نظراً إلى كل ذلك رأينا أنَّه من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع ومحاولة دراسته وتحليله من خلال هذه الدراسة، ولو بشكل مختصر من خلال التطرُّق إلى مفهوم العنف السياسي ثم محاولة معرفة تأثير هذه الظاهرة على التحول السياسي في بعض البلدان العربية، ثم استعراض أشكال العنف السياسي، وأخيراً محاولة توضيح مدى تأثير العنف السياسي على بنية الدولة والمجتمع في المنطقة العربية.

Summary:

Violence represents political violence an important aspect of the phenomenon of violence in its comprehensive societal sense, because raising the issue of political violence is in essence nothing but a proposition of the nature of power and the state in society and the close connection between politics

and violence. Political violence in many Arab regimes, especially in countries that have witnessed political transformations at various levels, and given the negative effects and repercussions that this phenomenon leaves on political stability and development, whether social or economic. And analyzing it through this study, albeit briefly, by addressing the concept of political violence, then trying to know the impact of this phenomenon on the political transformation in some Arab countries, then reviewing the forms of political violence, and finally trying to clarify the extent of the impact of political violence on the structure of the state and society in the Arab region.

المقدمـة:

إنَّ ظاهرة العنف السياسي هي ظاهرة قديمة، وليست بجديدة مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سدة الحكم أو في المعارضة، أو بين القوى السياسية نفسها. إذ تراها متزايدة أو متناقصة حسب الدول، وأصبحت هذه الظاهرة أكثر شيوعاً، واستخداماً في المنطقة العربية، سواء من جانب السلطة الحاكمة تجاه المواطنين، أو من جانب الجماعات المناهضة للنظام السياسي، وتعد ظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركَّبة ومتعدِّدة الأشكال ومتداخلة الأسباب، وذلك نتيجة لتعدُّد النظريات والاتجاهات التي تتناول تعريف وتفسير الظاهرة في العالم العربي. بل العالم أجمع وفي واقع الأمر ليس هناك ظاهرة أخطر من ظاهرة العنف السياسي، وتداعياتها على الأنظمة السياسية وتهديدها لحياة الأفراد وضربها لنسيج الوحدة الاجتماعية، لذلك نراها تكتسب أهمية متزايدة من كل الحكومات والنظم السياسية على تنوعها واختلافها

إشكالية البحث:

تتمثَّل إشكالية البحث لهذه الدراسة في محاولة معرفة الأسباب الحقيقية للعنف السياسي في الدول العربية ومعرفة أهم أشكاله، وأهم التحديات التي تواجه الدول العربية لاستيعاب هذه الظاهرة ومحاولة تقليصها.

فرضية البحث:

إنَّ ما تشهده المنطقة العربية بشكل عام من انتشار لظاهرة العنف السياسي ينتج عنه عدم استقرار سياسي، حيث هناك عدَّة عوامل داخلية وخارجية لهذه الظاهرة إلى جانب السياسات الخاطئة للأنظمة العربية، والتي تتحمَّل مسؤولية العنف السياسي.

أهمية البحث:

نظراً لأهمية الموضوع كونه من المواضيع الحيوية والمهمة في المنطقة العربية بشكل عام لما تشهده من عنف وصراعات سياسية، لذلك فالأمر يتطلَّب المزيد من البحث والاهتمام في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها بعض الأنظمة السياسية العربية، وتداعياتها على الأمن القومي للدول العربية لما له من أثار على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة توضيح ظاهرة العنف السياسي والوقوف حول مدى حجم هذه الظاهرة في ظل انتشار معدَّلات العنف السياسي والوقوف على أهم تأثيرات وتداعيات العنف السياسي على الأنظمة العربية.

المبحث الأول– مفهوم العنف السياسي:

تفضي أي محاولة لتعريف العنف السياسي بالضرورة إلى صعوبات ليس من السهل تجاوزها، ذلك أنَّ هذه الصعوبات مرتبطة بطبيعة الوضع الأبستمولوجي لهذا المفهوم ومجموع التصورات التي تظهر وتختفي في ظروف تاريخية معيَّنة، ومرتبطة أيضاً بالبحث في الأسباب الحقيقية المنتجة له، والحالة غير الثابتة للفعل السياسي.

يلتبس مفهوم العنف مع مجموعة من المفاهيم الأخرى التباساً شديداً، من بينها: جرائم العنف العدوانية، الضغط والإكراه أو الإجبار. إضافة إلى ذلك فللعنف درجات عديدة تبدأ من ضغوط استخدام القوة المادية في أقصى درجاتها، وتنتهي بممارسة الضغوط النفسية ... وهذا ما يعطي للعنف عدداً من التعريفات تختلف باختلاف المعايير التي ينطلق منها الباحثون في تحديد خصائصه الأساسية، مستوياته ومقداره وشرعيته، ومن باب الحصر نورد التعريفات الآتية:

عرّفه محمد الهلالي وعزيز لرزق بأنَّه "خاصية ظاهرة أو فعل عنيف، يتعلق الأمر باستخدام فعل غير مشروع، أو على الأقل غير قانوني، للقوة، بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش تحت نير قوانين مدنية، فنحن مجبرون على وضع تعاقد، إذ بواسطة القانون يمكننا أنْ نكون ضد العنف". ويضيفان: "يطلق اسم العنف على كل ما يلي: على كل ما يفرض على الكائن، بحيث يكون متعارض مع طبيعته بمعنى الحركة العنيفة، وكل ما يمارس بقوة حادة ضد ما يشكِّل عائقاً بالنسبة إليه. "ويظهر من التعريفين أنَّ الباحثين ينطلقان من تعريف مادي متمثلاً في القوة ويخضعانه للجانب القانوني، فيبحثان شرعية هذه القوة، ليشير العنف إلى تلك القوة غير المشروعة. غير أنَّ الاختلافات التي تبدو تؤدي إلى العنف أحياناً هو: من يمتلك حق تحديد المشروع من اللامشروع.[1]

يقدِّم روبرت "ماكفي براون Robert McAfee Brown تعريفاً مطولاً للعنف بوصفه انتهاكا للشخصية، بمعنى أنَّه تعد على الآخر أو إنكاره أو تجاهله، مادياً أو غير ذلك. إنَّ مخاطبة الشخصية تعطي وصفاً شاملاً للعنف بأنَّه أكثر من مجرَّد الجسد والروح. إنَّه يقر بأنّ الأعمال التي تسلب الشخصية هي أعمال عنف. فأي سلوك شخصي أو مؤسساتي يتسم بطابع تدميري مادي واضح ضد آخر يعد عملاً عنيفاً. هناك العنف الشخصي الخفي، الذي يؤذي الآخر نفسياً، وهناك العنف المؤسساتي الخفي، حيث تنتهك البنى الاجتماعية هوية مجموعة الأشخاص كما يحصل على سبيل المثال، في مستويات الحياة المتدنية في الأحياء المغلقة.

يعد فرويد "العنف عملية إلحاق الأذى والتدمير والسيطرة على الآخرين" وهو مفهوم يقترب ممَّا قدَّمه "ج. لافو"في هذا الاتجاه. فالعنف عنده يتمثَّل في: "إلحاق الأذى بالآخرين، ومجرَّد التهديد بإنزاله من خلال قوة معنوية تتحفَّز للانطلاق بإنزاله"[2]، ومع ذلك فأنَّه يقصر العنف على العنف الجسدي، حيث أنَّ العنف عنده هو جميع أشكال العنف والسيطرة والاستغلال شريطة أنْ تصل إلى حد المس أو التهديد بالمس، سواء للأفراد أو الأفراد والجماعات.

إن علم النفس التحليلي يبحث الآثار البعيدة والمستديمة للقهر النفسي وأشكال الأذى الجسدي الذي تتركه، واستطاعت هذه المدرسة على يد فرويد أنْ تبرهن أنَّ أي بحث حول العنف يجب أنْ ينطلق من نفسية الإنسان، ومن تداعيات الخارج المادي على جانبه الحسي.

من خلال ما تقدَّم فأي تحليل شمولي للعنف يجب أنْ ينطلق من تعريف أشكاله من خلال المختلفة بشكل يسهل قياسها علمياً، وهناك الكثير من الطرق الممكنة لوضع تعريفات ملائمة وإجرائية تدمج مختلف الأبعاد، فقد لاحظنا من التعريفات المذكورة آنفاً الاختلافات حسب شكله، فهناك من ربطه باستعمال القوة في إطار غير شرعي؛ لإلحاق الأذى بالآخرين، على خلاف ذلك تم اعتبار أي شدة أو قسوة سواء كانت مادية أو معنوية تندرج ضمن ظاهرة العنف، وهناك من خص العنف في السطوة التي يمارسها الفرد على الآخرين، وهناك من اعتبره كل ضغط لا يحتمل يمارس ضد الحرية الشخصية، ومجمل التعبير عنها بهدف إخضاع طرف لصالح طرف آخر في إطار علاقة قوية غير متكافئة سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، أو غير ذلك، أكان هذا الاختلاف قائماً على الجنس أو المنشأ، أو العرق، أو السن، أو ماعدا ذلك[3]. ويجب أنْ نوضِّح أنَّ هناك خلط بين مفهوم العنف السياسي وعدَّة مفاهيم أخرى، مثل مفهوم العنف الديني ومفهوم الإرهاب، ففيما يتعلَّق بمفهوم الإرهاب يرى العديد من الباحثين والمفكرين والمختصين بدراسة الإرهاب أنَّ الإرهاب والعنف هما وجهان لعملة واحدة ذلك أنَّ الإرهاب كثيراً ما يختلط بالعنف السياسي نظراً للتقارب

الشديد بينهما، إذ يرى الباحث الأمريكي كومسب سزي أنَّ الأعمال الإرهابية في أغلب الأحيان ينطوي في ثناياها على استخدام العنف ويختلف باختلاف الأهداف المزمع تحقيقها من وراء استخدام العنف. أمَّا المفكِّر الأمريكي فرويند فيقول: نطق اسم العنف على القوى التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين بقصد السيطرة عليهم بواسطة العنف والتدمير والإخضاع أو الهزيمة وبذلك من خلال هذه التعريفات نستطيع أنْ نقول إنَّ الإرهاب شكل من أشكال العنف السياسي، إنَّ العنف السياسي أوسع من الإرهاب وكثيراً ما يأخذ العمل الإرهابي بعداً دولياً بينما يأخذ العنف السياسي على الأغلب طابعاً داخلياً[4]. أمَّا عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فهي مفهوم نسبي ويشير إلى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها ممَّا يؤدي إلى العنف المتبادل وتوسع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام، لذلك فالعنف السياسي يمثل المفهوم المركزي لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث يرى البعض أنَّ عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أنْ يحافظ عليها في دائرة تمكِّنه من السيطرة والتحكُّم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقض شرعية وكفاءة من جهة أخرى[5]. أمَّا عن مفهوم العنف الديني فهو يعد من أخطر أنواع العنف حيث أنَّ النزاعات والاحتراب الداخلي في أكثر من بلد عربي يؤكد حقيقة أنَّ المجتمعات العربية تعاني من ظاهرة العنف الديني، سواء بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة أو بين الدين الإسلامي والأقليات غير المسلمة في الوطن العربي، وأنَّ سببها الرئيسي هو غياب مبدأ قبول الآخر[6].

ويمكن ممَّا سبق القول بأنَّ العنف هو: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة؛ لإلحاق الأذى بالأشخاص والجماعات وتدمير الممتلكات، ويتضمَّن ذلك أساليب العقاب والاغتصاب والاعتداءات المختلفة والتدخُّل في حرية الآخرين، كما ينطوي هذا السلوك على الاستخدام غير المشروع للقوة المادية، لأن العنف في

جوهره نفي للأساس القائم على العقل والحكمة التي تغرس في الإنسان النزعة الإنسانية الرشيدة التي تحاول الوقوف أمام انتصار الغريزة غير المهذبة على العقل.

المبحث الثاني– العنف السياسي وأثره على التحول السياسي في الدول العربية:

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، رأى عدد متزايد من المحللين وصنَّاع القرار وجود صلة بين الارتفاع الكبير للإرهاب في الشرق الأوسط، وافتقار المنطقة للديمقراطية، فلا تزال مسألة ما إذا كانت مستويات من الحقوق و الحريات السياسية تؤثر على اللجوء إلى العنف تشكِّل مصدراً رئيساً للمناقشة السياسية، خاصة مع ارتفاع وتيرة العنف السياسي الذي أصبح ظاهرة يومية وسبباً في تدمير البنية الهيكلية للدول، وتقتيل وتجويع وتهجير الناس[7].

في حين أنَّ بعض العلماء يصرّون على أنَّ الديمقراطيات أقلُّ عرضة لإنتاج النشاط الإرهابي، وذلك بسبب قدرتها على توجيه الشكاوى بطريقة سليمة، يؤكد البعض الآخر أنَّ الأنظمة التي تكون في طور الانتقال غالبًا ما تثير توقُّعات المواطنين من أجل الحرية، في أنَّ الأنظمة غير راغبة أو غير قادرة على الوفاء بتلك التوقُّعات، لذلك يمكن أنْ يؤدي التنافر الناتج إلى إشعال فتيل المعارضة العنيفة، وعليه فأنَّه يظهر أنَّ المنطقة العربية تسير نحو تحوُّل سياسيي في بنيتها السياسية خلال هذه المرحلة، ما دفع ببعض النظم العربية إلى عدم تقبُّل منطق التغيير وخسارة كرسي الحكم، لذا لجأت إلى استعمال وسائل عنيفة لقمع مطالب التغيير، وبالتالي البقاء في الحكم لمدة أطول، وما يحدث في سوريا من قتل وتهجير للمواطنين خير دليل على تشبث الحاكم العربي للسلطة.

لقد ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق أسيا وأوروبا وأمريكيا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط، كتركيا وإيران ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسِّر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الإسلامية، وقيم الديمقراطية، مثل (ناتان شارانسكي Natan Charansky) رئيس وكالة الهجرة اليهودية، ومؤلف كتاب دعماً للديمقراطية

قوة الحرية للتغلُّب على الاستبعاد والإرهاب الذي اعتبر أنَّ العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم إليها[8].

أولاً– مسارات العنف السياسي في الدول العربية:

ثمَّة العديد من الدراسات التي بحثت مدى تأثير المستويات المختلفة للانفتاح السياسي في الاستقرار الداخلي، واحتمالية وقوع العنف. حيث يتفق الجميع تقريباً على أنَّ الأنظمة الديمقراطية ذات الطابع المؤسسي إنَّما أكثر استقراراً وسلماً من الأشكال الأخرى للحكومة. أمَّا النظم الأوتوقراطية الموحَّدة، فتعد هي الأخرى مرنة ومستقرة نوعاً ما، ولكن هذه النظم – أو على ما يبدو هي أهم من ينتج الأيديولوجيات المتطرفة ويصدر الإرهاب فعلى سبيل المثال، أجريت دراسة عام 2007م من قبل مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت، فأظهرت أنَّ انخفاض مستويات الحريات المدنية لهو مؤشر قوى على الأصول القومية للمقاتلين الأجانب في العراق. ومن ثم يتضح أنَّه، وعلى المدى الطويل لن يكون تعزيز الديمقراطية مجرَّد سياسة سليمة، بل ضرورية أيضاً ومع ذلك، فالمشكلة تكمن في أنَّ الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية يمكن أنْ يكون عملية محفوفة بالمخاطر، ولاسيما في منطقة مضطربة تواجه صعوبات اقتصادية هائلة، ومظالم سياسية وطائفية عرقية فضلاً عن تحديات ديمقراطية.

أيضاً هناك مسار آخر يحمل غياب التحوُّل الديمقراطي إلى النخب العربية المتعلقة بسيطرة قوى البيروقراطية العسكرية والمدنية التي ليس لها غاية ولا هدف، والمنطقة في وجودها، سوى إعادة إنتاج نفسها ومراكمة امتيازاتها وتوسُّع نفوذها وسيطرتها، إضافة إلى أنَّ الطبقة الوسطى العربية لا تزال تنتج وتعيد إنتاج نفسها من خلال الدولة، وليس باستقلالية عنها كما وتلعب المعوقات الخارجية عند البعض عائقاً أمام التحوُّل الديمقراطي، وهي إمَّا نتيجة مباشرة لتركه الاستعمار الطويلة، التي شكَّلت إرثاً تاريخياً ثقيلاً أعاق التحوُّل الديمقراطي، أو بسبب التدخلات الأجنبية في

إعاقة مشاريع التجول الديمقراطي، وأخيراً هناك من أرجع إعاقة التحوُّل الديمقراطي إلى طبيعة الدولة التسلطية في العالم العربي[9].

ومن الجدير بالذكر أنَّ عملية التحوُّل من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي لا تتضمَّن تحوُّلاً واحداً فقط، بل تتضمَّن تحولين، يقود الأول إلى إيجاد حكومة ديمقراطية، بينما يؤدي الثاني إلى استقرار وتماسك الديمقراطية، أو الانتقال من الحكومة الديمقراطية إلى النظام الديمقراطي.

وخير شاهد على خطورة التحوُّل السياسي في فترات الانتقال الديمقراطي في الواقع العربي، والتي عادة ما تصاحبها أعمال عنف في كل المستويات، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر حالة سوريا. والتي استمرت دائرة العنف والعنف المضاد بها وكان هذا في حد ذاته أحد أسباب إفشال جهود التسوية السياسية، فضلاً عن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية في ما يخص أسلوب التعاطي مع الأزمة السورية، وأدَّى العدوان الإسرائيلي على سورية، وارتباط بعض التنظيمات المسلَّحة بتنظيم القاعدة، إلى مزيد من تعقيد الصورة وانتشار العنف بشكل فوضوي لا يمكن السيطرة عليه[10].

تشمل التهديدات أو الأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل بعضها تلك المتعلِّقة بالدولة ككيان، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها لخطر التحوُّل إلى دولة فاشلة، تشمل التهديدات والتحديات أيضاً، ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته أو تمثُّلاته في صراعات مناطقية أو قبلية، كما في ليبيا أيضاً وإنْ كان ما جرى في سيناء المصرية يقع في السياق ذاته تقريباً. يتضح هذا كذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية أو الأيدولوجية، التي ورغم إعلان أطرافها عن الالتزام بالديمقراطية، اختارت ساحة للصراع وتجاوزت قيم الديمقراطية وقواعدها لتجر المجتمعات كما في مصر وتونس وليبيا على السواء إلى دائرة استقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي، وأنَّ انحصار مؤسسات الدولة وعلى الأخص ما حدث

في ليبيا، أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي عرضها للضعف والشلل شبه التام كما في مصر وتونس، يتضمَّن أكثر من تهديد أمني. غير أنَّ المسألة الأخطر هي أنَّ ما يحدث في بلد ما له تأثيره المباشر وغير المباشر، وتداعيات متنوِّعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي[11].

إنَّ التحّول السياسي العنيف الذي صاحب ما اصطلح عليه بـ "ثورات الربيع العربي" لم يكن له تأثير فقط داخل الدولة الواحدة، بل تعداه إلى زعزعة الأمن الإقليمي للدول العربية، عبر فتح الحدود وسهولة دخول وخروج التنظيمات الإرهابية، ومنظَّمات الاتجار بالبشر وتجَّار المخدرات، كما هو حاصل في الصورة الليبية والسورية.

ثانياً- العنف والمرحلة الانتقالية في الدول العربية.

تتمثَّل بلدان الربيع العربي أساساً بمصر وتونس واليمن وليبيا. وقد أكَّدت التطورات الدرامية التي شهدتها هذه البلدان خلال العام أنَّها تعاني أزمات حادة ومتزامنة ومترابطة، الأمر الذي جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد. تتجلَّى أبرز تلك الأزمات في استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وتفاقم حدَّة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور أداء السياسات العامة، وتطور العلاقات المدنية العسكرية وما يقترب بها من مخاطر عسكرة السياسة وتسييس الجيش، وتزايد الاختراق الخارجي بما يمثِّل تهديداً للأمن الوطني والقومي، هذا فضلا عن أزمة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا واليمن وإصلاح أجهزتها ومؤسساتها في مصر وتونس[12].

تمثل التحوُّل السياسي لدى ثورات الربيع العربي طوراً جديداً في تطور الدولة الوطنية العربية، ولكنَّه طور مجهول الملامح حتى الآن؛ بسبب حالة الارتباك في الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، بما فيها تلك التي لم يصلها الربيع العربي، وانعكاس تلك الحالة على العلاقات بين دول المنطقة، حيث كسرت بعض الدول القوالب الجامدة لسياساتها الإقليمية وراحت تبحث لها عن سياسات جديدة وفق اعتبارات

مختلفة تتعلَّق بمحاولات تغيير الأوضاع أو تثبيتها. ولم تنجح الثورات في معظم الأحوال بسبب دورات الصعود والهبوط في ديناميكاتها في إسقاط الأنظمة السياسية التي ثارت ضدها، بقيت الأنظمة السياسية قائمة، أو فشلت التي حلَّت محلها، فيما تهدَّدت أركان سيادة الدولة، وتعرَّضت السيطرة على الحدود للتهديد في جميع بلدان الثورات بلا استثناء[13].

إنَّ أعمال العنف السياسي والإرهاب التي شهدتها معظم البلدان العربية بدرجات متفاوتة. والتي أكَّدت حقيقة الترابط والتداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فالتطورات السياسية والأمنية في عديد من هذه البلدان تأثيرات بشكل واضح بما يجري في بلدان أخرى كما تأثرت ببعض التطورات الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث– أشكال العنف السياسي في الدول العربية:

لابد لنا كباحثين أكاديميين أنْ نتطرَّق إلى أصل أشكال العنف في بيئة الأنظمة العربية خاصة بعد بروز ثورات التغيير أو الاحتجاجات الشعبية المصاحبة لمطالب سياسية. ولعل البيئات العربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي خاصة في مصر وليبيا وتونس وسوريا شهدت من المحفزات ما يجعل العنف حالة مرضية تتغلغل في الأبنية الثقافية والسوسيولوجية، بيد أنَّه لا يمكن وضع تلك الدول في سلة واحدة، إذ أنَّه مع تباين مسارات التغيير وعوامل الخلل ودرجاته اختلفت أشكال العنف وتزيد على ذلك مسارات التغيير في دول ما بات يعرف بالربيع العربي كاليمن وسوريا. التي أخذت أشكال العنف فيها مظهراً أكثر حدَّة. أنَّ مرحلة الانتقال أو التحوُّل التي شهدتها مختلف الدول، كانت بيئة خصبة لولادة عنف لم تشهده المنطقة من قبل، واتخذت أحياناً شكل العنف بين المواطنين بعضهم البعض في ضل غياب الدولة[14].

ولقد تتعدَّد تصنيفات العنف بتعدُّد البحاث والأكاديميين والمتخصصين بدراسة الظاهرة، ويمكن من خلال هذا البحث التطرُّق لأكثر من تصنيف وبحسب الباحث الدكتور حسين توفيق الذي ذهب إلى تصنيف أشكال العنف من حيث أنواعه إلى:

أولاً- العنف الرسمي:

1-عمليات الاعتقال الجزئية.

2-أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

3-استخدام وحدات من الجيش للقضاء على إعمال العنف الداخلي.

4-حملات الاعتقال المحدودة.

5-الأحكام بالحبس مع الإشغال الشاقة المؤبدة.

6-الأحكام بالحبس مع الإشغال الشاقة (10 سنوات).

7-الأحكام بالحبس مع الإشغال الشاقة (15 سنة).

8-حملات الاعتقال الشاملة (أكثر من 10000 شخص)[15].

ثانياً- العنف غير الرسمي: يمكن ترتيب أشكال العنف:

غير الرسمي طبقاً لإجمالي تكراراتها في النظم العربية كما يلي:

1-المظاهرات الاحتجاجية المحدودة.

2-أحداث الشغب والتمرُّدات العربية.

3-محاولات الاغتيال.

4-أحداث الشغب المحدودة الإضرابات المحدودة.

5-الاغتيالات السياسية.

6-محاولات الانقلاب المؤكدة.

7-التظاهرات العامة.

8-الانقلابات العسكرية.

9-الاضطرابات العامة.

أيضاً قام فريدريك بويش بتصنيف العنف إلى أربعة أشكال، وهي كما يلي:

1-العنف تجاه النظام الحاكم وقياداته.

2-العنف تجاه الشرطة.

3-العنف تجاه الجماهير.

4-العنف الرمزي[16].

والملاحظ هنا أنَّ الأشكال الآنفة الذكر: لبويش، كانت أشكالاً عامة غير مفصَّل فيها وهي تعطي كل أشكال العنف سواء الرسمي أو غير الرسمي. كما للعنف صور متباينة وفقاً للوسائل المستعملة حيث يقسم "كروس" العنف إلى خمسة أنواع على النحو التالي:

1/ عنف تكتيكي: ويقصد به تحقيق غرض معيَّن أو اكتساب فائدة مؤقتة (كالعقاب، وتوقيع الجزاء، وتدمير الحكومة).

2/ عنف عشوائي: دون النظر إلى تحقيق غاية وغير موجَّه لهدف محدَّد.

3/ عنف عشوائي مركَّز: إي عشوائي في طبيعته ولكنَّه موجَّه إلى هدف محدَّد.

4/ عنف في إطار واسع شامل.

5/ الاغتيالات السياسية: التي تستهدف الطبقات الحاكمة[17].

ولقد حاول بعض الباحثين إدراج بعض أشكال العنف السياسي في فئات وشرائح تحليلية واحدة لتقليل حجم المعلومات والمؤشرات واختصارها انطلاقاً من أساسيات التحليل العملي، وفي هذا الإطار وضع مراحل أشكال العنف السياسي في ثلاثة مؤشرات هي:

1-العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان. ويشمل أحداث العنف غير المنظَّم وأحداث الشغب والإضرابات.

2-العنف الثوري، ويتضمَّن الأعمال العنيفة المنظَّمة التي تشارك فيها قطاعات أوسع من المواطنين، كالثورات وحملات التطهير.

3-أعمال التآمر والتخريب وتتضمَّن أعمال العنف المنظَّمة التي تتسم بدرجة من السرية كحروب العصابات والاغتيالات والانقلابات.

ومن الأشكال والصور البارزة للعنف السياسي في النظم العربية في مرحلة ما بات يعرف بثورات الربيع العربي، ما جاء في تقرير المبادرة المصرية للحقوق

الشخصية، تحت عنوان أسابيع من القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013م، حيث جاء فيه:

يقدِّم التقرير ثلاثة أنماط رئيسية للعنف وهي:

أ- النمط الأول: هو ما يمكن تسميته بالعنف الأهلي، أي بين مجموعات مدنية غير ذات صفة رسمية، سواء كانت مجموعات مسلمة منتمية على بعض التيارات السياسية أو مجموعات غير منظَّمة من الإفراد، وعلى الرغم من تواضع مستويات التسليح المستخدمة في هذه الصدمات إلا أنَّها حصدت عشرات الأرواح، ومئات الجرحى، وفقدان العديد من ممتلكاتهم.

ب- النمط الثاني: يتمثَّل في عنف الدولة المنظَّم، الذي تلج إليه مؤسساتها الأمنية أو العسكرية بتفريق المتظاهرين أو إخلاء المعتصمين، أو رفض اشتباكات عنيفة بين متظاهرين.

ج- النمط الثالث: العنف الطائفي، أي ممارسة العنف ضد المنتمين إلى جماعات دينية بعينها دونما تمييز، وعلى أساس هو يتهم الدينية[18].

المبحث الرابع- تأثير العنف السياسي على بنية الدولة والمجتمع في الدولة العربية:

عادة ما يصاحب عملية انهيار النظم انتشار إعمال العنف على نطاق واسع. والحروب الأهلية والأعمال الإرهابية والانقلابات العسكرية، وعادة ما توجد في ظل هذه الظروف حكومات استبدادية بدرجات متفاوتة، والأنظمة الديكتاتورية لا تضعها مجموعات صغيرة من المتآمرين فقط. لكنَّها عادة ما تنتج عن انهيار النظام السياسي، فالانهيار يسمح لمجموعات صغيرة لكنَّها منظَّمة بشكل جيد، وغالباً ما يقوم الجيش بالسيطرة على النظام، وهذا هو السبب وراء عدم جدوى نظام عسكري لا يتردَّد في استخدام القوة العسكرية في مواجهة المواطنين[19].

إنَّ تناقص أهمية الحدود السياسية الجغرافية في عالم اليوم. وأنَّ ما يحدث اليوم في مدينة صغيرة في دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة في العالم، ويحتسب

هذا المنطق على ما حدث ويحدث في تونس ومصر وليبيا منذ بداية 2011م، واحتمالية انتشاره إلى دول أخرى[20].

أولاً- أثر العنف السياسي على الدولة ومؤسساتها الرسمية:

ممّا لا يختلف فيه اثنان بأنَّ احتكار استعمال العنف من طرف مؤسسات الدولة الآن يزال صمّام الأمان للمواطن البسيط، وذلك عن طريق ما جاء في العقد الاجتماعي لجون جاك روسو، فالمواطن يتنازل عن جزء من حريته وحقوقه للدولة ويدفع لها ضرائب ويقوم بما يترتب عليه من واجبات نحو وطنه مقابل خدمات تضمنها له مؤسسات الدولة، من توفير الأمن ومتطلبات الحياة بشكل عام.

والدول العربية تشهد حالة من الانفلات والضياع بين الانتقال إلى الديمقراطية والتمسُّك بأنظمة حكم لطالما حافظت على أنظمتها بشتَّى الطرق والوسائل، وبين هذا أو ذاك بأنظمة حكم لطالما حافظت على أنظمتها بشتَّى الطرق والوسائل وبين هذا أو ذاك تشهد المنطق حالة من الفوضى والعنف لم يسبق أنْ شهدتها من قبل خاصة في ضل انتقال حالات العنف غير حدود الدولة الواحدة وارتفاع سقف المطالب الشعبية العالمة بمستوى معين من الحرية[21].

فقد انهارت المؤسسات الرسمية، وانتشر السلاح بين المواطنين، وصارت لغة العنف هي اللغة الرسمية، فالدولة لم تعد قادرةً على توفير الأمن لحماية مؤسساتها الرسمية، ولا احتكار العنف الشرعي، وهذا ما نلاحظه في الحالتين السورية والليبية وحتى اليمنية.

لقد تعدى تأثير العنف في بعض دول الربيع العربي أكثر ممَّا كان يتصور في بداية الاحتجاجات الشعبية، حتى وصل إلى عدم قدرة مؤسسة الرئاسة توفير الأمن لموظفيها.

ويؤدي استعمال العنف بشكل مفرط إلى زعزعة استقرار الدولة وتهاوي مؤسساتها الدستورية، واستبدال الحكومات المركزية بحكومات محلية، ذات الطابع المحلي، وهذا وجه من أوجه التغيب للدولة الوطنية، وإقصاءًا نهائياً للمشروع

الحضاري الذي كان يراود خاصة ومنذ فترة ليست ببعيدة شعوب العالم العربي، لأنَّنا أصبحنا أمام تجزئة التجزئة، أي تجزئة السلطة الوطنية، غير أنَّ ظاهرة العنف في الدول العربية اليوم أصبحت مهدَّدة للدولة ليس فقط في سيادتها وحسب، بل حتى في وجودها أصلاً، فالدولة العربية البوم أصبحت تشهد وجود مشاريع تجزئة وتفتيت تستهدف القطر الواحد منها، لإنشاء دويلات على أنقاضه، على أساس طائفي أو عرقي، كآلية للإضعاف والتسهيل إنشاء الفضاءات الإقليمية المفتوحة الوطنية، والتي أصبح الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الوقت الراهن يتطلَّبها أكثر من ذي قبل، بحثاً عن مزيد من فرص النمو المتناقصة.

ومن منطق التدخلات في الدول العربية الذي بات اليوم جزءاً من المشهد السياسي العربي، جاءت لغة المصالح الغربية التي تقدم في بوتقة نقل الديمقراطية أحيانًا وأحيانًا حقوق الإنسان وحماية المدنيين، الأمر الذي زاد من حدة العنف ليرتد سلباً على تماسك الدولة وتلاشي مؤسساتها، ما جعل بعضاً من هذه الدول تواجه خطر الدولة الفاشلة أو المنهارة[22].

هناك مؤشر على فشل الدولة يتمثَّل في تنامي العنف الإجرامي، قمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدِّرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى والعنف هي الطابع السائد في البلاد، وهنا يضطر المواطنون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، وبالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في انهيار.

فتأثير العنف على الدولة ينعكس بصورة مباشرة من خلال فقدها بصورة كاملة التحكُّم في مواطنيها وعدم القدرة على إخضاعهم للقانون، ما يفسح المجال للتدخلات الخارجية والتي رأيناها في الحالات الثلاث لدول الأنفة الذكر، فغالباً ما أدَّى العنف

إلى سقوط دول بأكملها، وأدَّى إلى تصنيفها إلى دولة فاشلة أو منهارة، تبعاً لمؤشرات ودرجة العنف فيها.

ثانياً- آثار العنف على المجتمع في الدول العربية:

لاشك أنَّ حدوث تمرُّد مسلّح ضد نظام الحكم في دولة ما ولجوء الأخير إلى استخدام وحدات من الجيش للتصدِّي لهذا التمرُّد، إنَّما يدل على وجود درجة حادة من صراع السياسة الداخلية بين النظام، وبين القوى والتنظيمات المقاومة له، ويعد هذا الأمر من أخطر أنواع الأوضاع التي يمكن أنْ تنزلق إليها أي دولة، لما يترتَّب عليه من خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن تهديد البنية المؤسسة للدولة، والتماسك الاجتماعي للمجتمع، وتعد الطائفية بكل أنواعها أحد تلك البيئات الخصبة التي تولِّد مزيدًا من العنف بكل أنواعه، وعلى كل المستويات، فتوفر سيطرة ظواهر الاستبداد والفساد، وغياب السلطة الحاضنة الطبيعية لتصاعد حدَّة الصراعات الطائفية. خاصة في المنطقة العربية، ولنا في اليمن وسوريا وليبيا خير مثال على ذلك.

يشهد الوطن العربي في السنوات الأولى من الألفية تنامياً ملحوظاً لأشكال وصيغ الاحتجاج والحركات الاجتماعية التي انخرط فيها الطلبة، وفئات المهمَّشين اجتماعيًا كردود أفعال على قرارات وسياسات اتخذتها النظم السياسية في ظروف اجتماعية قاسية وضغوط اقتصادية دولية. وأصبح السلوك الاجتماعي والطلب الاجتماعي هما العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي، ففي أكثر من مناسبة وعلى صعيد جميع القطاعات تقريباً تلوح حركات مختلفة في النوع والدرجة، تعبيراً عن مواقف منطوية على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور والعدالة في توزيع الثورة والتمديد بالفساد، وإمكانية أنْ تتحوَّل إلى احتجاجات اجتماعية كما أنَّ للعنف أثراً بالغاً على بنية الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية، ظهر العنف بشكل أوسع في المجتمعات العربية والتي سقطت ضحية للخلافات الطائفية والجهوية، وحتى

المؤامرات الخارجية وأصبح من الصعب تقريب وجهات النظر بين أطياف المجتمع الواحد.

إذا أصبحت لغة العنف الأكثر تداولاً بين أفراد المجتمع سواء لمحاربة الظواهر اجتماعية معينة أو للمطالبة بحقوق معينة[23].

ثالثاً –أهم التحديات التي تواجه الدول العربية للقضاء على ظاهرة العنف:

إنَّ للعنف السياسي تعديات وأثار خطيرة تؤدي إلى نتائج سلبية على كل المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضين من جهة وبين الحكومة والفئات وأقليات وطوائف المجتمع من جهة أخرى، وبالتالي يوصلنا فقدان الثقة إلى التلاشي وضعف بنيان الدولة، وعدم قدرتها على المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع وعندئذ يضعف الولاء للوطن لحساب الولاء للأسرة أو القبيلة أو الأقلية وعلى المستوى الخارجي يكون فرصة سانحة للتدخل من قبل الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول لنصرة الأقليات والطوائف تحقيقا لمصالحها، ولذلك فمن أهم التحديات الأساسية لأي دولة عربية للقضاء على ظاهرة العنف أو التخفيض من حدتها على الأقل، تقوم على أولويات رئيسية يمكن من خلالها تنظيم الحياة العامة للمواطنين وضمان أمنهم وسلامتهم، وتحقيق نوع من التنمية الموجهة لخدمتهم، وأيضاً بناء دستور في الدول التي ليس فيها دستور مثل ليبيا، أو في الدول التي كان دستورها يتجاهل أنْ يكون الشعب مصدرًا للسلطات بأن ينتخب الشعب الحكومة أو رئيس الجمهورية، وبالتالي يكون تكريس مبدأ المشروعية الشعبية من ضمن الأوليات، إضافة إلى سن قوانين الأحزاب والانتخابات والقوانين الناظمة للحريات العامة، هذه القوانين التي كانت تعرقل وتقيد ممارسة الناس لحرياتهم وتخلق كبتاً لفئات معينة داخل المجتمع وليس هناك من طريقة للتعبير عن أرائهم وممارسة حقوقهم السياسية والنقابية فيلجئون إلى العنف كوسيلة للتعبير عن أفكارهم، وأحياناً يكون العمل السري هو الطريق الوحيد لتنظيم أفكارهم وأنْ يكون بناء المواطنة في الدولة العربية في

المرحلة القادمة من أولى الأوليات عن طريق وضع الأسس التي تسمح ببناء هذه المواطنة. وإذا بنينا المواطنة فلن تحصل مجازر بين الشعب أية حال[24].

الخاتمة:

ممَّا سبق يمكننا القول بأنَّ العنف السياسي في المنطقة العربية شهد مراحل متطورة عبر مختلف الدول العربية، خاصة تلك التي شهدت أحداث ما سمى بالربيع العربي، كما لاحظنا مستويات عالية من العنف بشتَّى أنواعه وأشكاله، التي كان لها الأثر البالغ على التحولات في المنطقة العربية، ومن خلال ما سبق نرى أنَّ العنف قد مس جميع فئات المجتمع بدون استثناء، وهو الأمر الذي لا يمكن التخلص منه لعقود طويلة، والذي أثر على الدولة ومؤسساتها وهياكلها الرسمية، إذا لا يمكن بأي صورة من الصور إقامة أنظمة ديمقراطية في ظل تنامي هذه الظاهرة، إلا عن طريق محاولات جادة لبناء دولة عصرية ومؤسسية تحترم فيها القوانين التي تكفل الحقوق والحريات العامة وتمنح المواطن مشاركة سياسية فعالة عن طريق بناء دستور يُحترم من جميع الفئات.

الاستنتاجات:

1- أنَّ ظاهرة العنف السياسي لم تولد من الفراغ أو العدم وإنَّما هناك عدَّة عوامل ساهمت في إنتاجها منها تحطُّم قوة الدولة وهشاشة قدرتها وعدم فاعلية مؤسسات الدولة الحديثة، وتصارع القوة السياسية فيما بينها.

2- أنَّ العنف السياسي هو أخطر مشكلات القرن الحالي ويقوم بتدمير بنية الدولة ويوقف عملية التنمية.

3- أنَّ العنف السياسي يقل أو يتأرجح تدريجياً في حالة استقرار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد وسيادة الاحترام بين السلطة الحاكمة والمحكومين وتوفير مبدأ التداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء والابتعاد عن ظاهرة الاستبداد والتفرد بالسلطة.

التوصيات:

1- العمل على بناء دولة مؤسسات تؤمن بالمواطنة الحقيقية من خلال تكريس المفاهيم الحقيقية لبناء دولة تسودها الحرية والديمقراطية وسيادة القانون والقضاء على الفساد بكافة أشكاله وتكريس مفهوم المصالحة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع أبناء الوطن الواحد.

2- العمل على نشر وعي التعدد والتنوع وثقافة الحوار بين كل مقومات المجتمع المدني وقبول الآخر بعيداً عن الكراهية والتطرُّف وسن القوانين التي تجرِّم التكفير وتحض على العنف بكل أنواعه.

3- فتح جسور الحوار والبناء من دول الجوار العربي وتعاونها من أجل التصدي للعنف بشكل عام والعمل بكافة الوسائل من أجل القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار للمنطقة ككل.

هوامش البحث:

(1) محمد الهلالي، عزيز لزرق، العنف، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، 2015، ص ص09-10.

(2)عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص ص10-11.

(3) سوسن شاكر مجيد، العنف والطفولة: دراسات نفسية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2055، ص 43.

(4) عبد الوهاب الكبالى وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1999، ص153.

(5) حمدي عبد الرحمن حسن عطا الله، العسكريون والحكم في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1997، ص124.

(6) حسن العطار، ظاهرة العنف الديني غي العالم العربي، الأسباب والعلاج، صحيفة إيلاف الإلكترونية، العدد 5152 يونيو 2018.

(7) أنوار بوخرص، العنف السياسي في شمال أفريقيا "مصاعب التحرُّر غير المكتملة" الدوحة: مركز بروكنجز، ط3، 2011. ص8.

(8)خليل كعسيس خلاص، الربيع العربي بين الثورة والفوضي". مجلة المستقبل العربي 421 / مارس 2014، ص221.

(9) أنوار بوخريص، المرجع السابق، ص12.

(10) صدفة محمد محمود "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به" مجلة المستقبل العربي، ع414 / أغسطس 2013، ص11.

(11) يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي" :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة الأمن "مجلة المستقبل العربي، ع 46 تشرين الأول / أكتوبر 2013. ص25.

(12) على الدين هلال، حال الأمة العربية 2014 – 2015 الإعصار من تغير النظم إلى تفكيك الدول، مجلة المستقبل العربي، 435 مايو. ص13.

(13) علاء عبد الحفيظ محمد "مستقبل لدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في مجلة المستقبل العربي، ع429 / نوفمبر 2014، ص17.

(14) د. خالد حنفي على "المربع صفر. البيئة الانتقالية والمحفزة على العنف بعد الثورات العربية، السياسة الدولية. ملحق اتجاهات نظرية. ع 193 يوليو 2013، م48، الأهرام، مصر، ص3.

(15) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص92.

(16) حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص96.

(17) هبه الله أحمد خميس، الإرهاب والصراع والعنف في الدول العربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ط1. 2011، ص157.

(18) حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 56–57.

(19) نغم نذير شكر، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر" مجلة دراسات دولية، عدد 48، 2012، ص28.

(20) نفس المرجع، ص29.

(21) منصف المرزوقي، الأفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية، الربيع العربي إلى أين. أفق جديدة للتغيير الديمقراطي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط2. 2012. ص264.

(22) سلوى بن جديد. حال الأمة العربية 2013.2014 مرجعات التغير "مجلة المستقبل العربي" ع.435 / مايو 2015 ص11.

(23) حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية. بيروت. مؤسسة شرق الكتاب، ط1. 2013. ص20.

(24) محمد موسى، العرب إلى أين؟ نحو خطة للخروج من المأزق العربي الراهن. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2015.

المراجع:

1. محمد الهلالي، عزيز لزرق، العنف، المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، 2015.

2.عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

3. سوسن شاكر مجيد، العنف والطفولة: دراسات نفسية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2055.7.هبه الله أحمد خميس، الإرهاب والصراع والعنف في الدول العربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء الثانوية، ط1، 2011.

4. عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1999، ص153.

5. حمدي عبد الرحمن حسن عطا الله، العسكريون والحكم في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1997، ص124.

6. حسن العطار، ظاهرة العنف الديني غي العالم العربي، الاسباب والعلاج، صحيفة إيلاف الإلكترونية، العدد 5152 يونيو 2018.

7.أنوار أبو خريص، العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتملة" الدوحة: مركز بروكنجز، 2011.

8. خليل كعسيس خلاص، الربيع العربي بين الثورة والفوضى". مجلة المستقبل العربي، يناير 2016.

9. صدفة محمد محمود "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به" مجلة المستقبل العربي، ع. 414 / أغسطس 2013.

10. يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي" :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة الأمن "مجلة المستقبل العربي، ع 46 / أكتوبر 2013.

11. على الدين هلال، حال الأمة العربية 2013– 2014مراجعات ما بعد التغيير، مجلة المستقبل العربي، 424 يوليو،2016.

12. علاء عبد الحفيظ محمد "مستقبل لدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في مجلة المستقبل العربي، ع429 / نوفمبر 2014.
13. خالد حنفي على المربع صفر، البيئة الانتقالية والمحفزة على العنف بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، ع 193 يوليو 2013.
14. حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.
15. هبه الله أحمد خميس، الإرهاب والصراع والعنف في الدول العربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ط1. 2011، ص157.
16. نعيم ندير شكر، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، ع 48، 2012.
17. منصف المرزوقي، الأفاق المرعبة والمذهلة للثورات العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.
18. سلوى بن جديد، حال الأمة العربية 2013.2014، مرجعات التغير، مجلة المستقبل العربي، ع435/ مايو 2015.
19.حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، بيروت، مؤسسة شرق الكتاب، ط1، 2013.
20. محمد موسى، العرب على أين؟ نحو خطة للخروج من المأزق العربي الرهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.